محددات مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن

The determinants of liquidity risk in Islamic banks operating in Jordan

فيلالي طارق*[1]، مناد خديجة[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- الجزائر، tf26101986@gmail.com

[2] جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- الجزائر ، mennad.univsba12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/10 **تاريخ القبول: 2023/06/05**

الملخص:

هدفت الدراسة الى استقصاء أثر مجموعة من محددات مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن. بغية تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتشكيل قاعدة بيانات مكونة من مجموعة من المتغيرات المفسرة حصلت انطلاقا من القوائم المالية الخاصة ب 04 بنوك اسلامية عاملة في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2012-2021، وقد تم اخضاع بيانات الدراسة الى سلسلة من الاختبارات الاحصائية باستخدام برنامج *SPSS* وذلك بغية تحديد الخصائص الوصفية لأفراد العينة والتأكد من مدى ملائمة هذه البيانات لتطبيق نموذج الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة المفسرة المتمثلة في: حجم البنك، هيكل رأسمال البنك، حجم الاحتياطات النقدية وبين متغير الدراسة التابع المتمثل في حجم مخاطر السيولة، اضافة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية وذات دلالة احصائية بين المتغيرات المفسرة المتبقية: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، البنوك الاسلامية، حجم البنك، هيكل رأس المال، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

تصنيف JEL: G21، G32.

Abstract:

The study aimed to analyze the determinants of liquidity risk in Islamic banks operating in Jordan. In order to achieve the objectives of the study, the researcher formed a database consisting of a set of explanatory variables obtained from the financial statements of 04 Islamic banks operating in Jordan during the period 2012-2021. The data of the study was subjected to a series of statistical tests using the SPSS program, in order to determine the descriptive characteristics of the sample members and ensure the suitability of these data for the application of the study model.

The results of the study showed that there was a significant negative correlation between the explanatory study variables represented in: bank size, bank capital structure, cash reserves and the study' dependent variable represented in liquidity risk, in addition to the presence of a significant positive correlation between the remaining explanatory variables represented In: ROA and ROE and the study' dependent variable.

***Key Words**: liquidity risk; Islamic bank; bank size; capital structure; ROA; ROE.*

***JEL Classification:** G21 ،G32.*

* المؤلف المرسل: فيلالي طارق، tf26101986@gmail.com

1. مقدمة:

تنشأ مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية نتيجة لعدم التوافق بين الطلب على الأموال وعرضها. حيث ينشأ عرض الأموال من اجمالي الودائع البنكية المجمعة، ضف الى ذلك التدفقات النقدية الناشئة عن سداد التسهيلات الائتمانية والاقتراض من الأسواق المالية، وكذا إيرادات مختلف العمليات الاضافية التي تقدمها هذه المؤسسات. من ناحية أخرى، يرتبط الطلب على الأموال باجمالي عمليات السحوبات النقدية، ضف الى ذلك الطلب على الائتمان، وخدمات الديون المرتبطة بهذه القروض. ويطلق على الفرق بين العرض والطلب على الأموال بمركز السيولة الصافي، والذي يجب على البنوك التجارية إدارته بعناية لتقليل مخاطر السيولة لديها.

بغية ادارة مراكز السيولة، يمكن للبنوك التجارية التحكم في عملية ادارة الأصول والخصوم وذلك من خلال تبني أحد الاستراتجيات التالية: إدارة سيولة الأصول، إدارة سيولة الخصوم أو إدارة السيولة المتوازنة. فعند اتباع الاستراتجية الأولى، تقوم هذه المؤسسات بالاحتفاظ باحتياطي اضافي مكون من أصول عالية السيولة في فترات السيولة الإيجابية، وتلجأ الى تصريف هذا الفائض في حالة حاجتها الى رفع نسب سيولتها. في حين تتضمن إدارة سيولة الخصوم قيام البنوك التجارية باللجوء الى سوق القروض قصيرة الأجل لتغطية حالة نقص السيولة. وتبقى ادارة السيولة المتوازنة من أحسن الاستراتجيات المتبعة في مجال ادارة السيولة وهذا لقيامها على مزايا الاستراتجيات السابقة.

من ناحية المبدأ تواجه البنوك الاسلامية عدة صعوبات في تطبيق الاستراتيجيات سابقة الذكر، وهذا راجع اما لعوامل تنظيمية أو لعوامل مرتبطة بطبيعة هذه المؤسسات المالية، اذ تمتنع البنوك الاسلامية عن التعامل بالفائدة اخذا وعطاء، الأمر الذي يحد من قدرتها على اقراض فوائض السيولة لديها أو الاقتراض في حالات نقص السيولة. ضف الى ذلك عدم قدرة البنوك الاسلامية على استثمار فوائض السيولة لديها باستخدام أدوات الاستثمار التقليدية مثل أذونات الخزانة، نظرا لقيامها على مبدأ الفائدة المحرم شرعا. الأمر الذي قد يرهن قدرة البنوك الاسلامية على تحقيق معدلات ربحية مجزية نتيجة لضرورة احتفاظها بمستويات سيولة تفوق تلك المستويات المسجلة لدى البنوك التقليدية.

الاشكالية الرئيسية للدراسة:

بناء على ما سبق ارتأى الباحثان طرح الاشكالية التالية:

- **ما هي محددات مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن؟**

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بصياغة مجموعة من الفرضيات المتعلقة بدرجة استخدام عدد من العوامل المفسرة في قياس مستويات مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن، وجاءت فرضيات الدراسة كالتالي:

- زيادة حجم الاحتياطات النقدية على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن يؤدي الى انخفاض مستويات خطر السيولة.
- ارتفاع حجم البنوك الاسلامية العاملة في الأردن يؤدي الى انخفاض مستويات خطر السيولة.

- زيادة معدلات العائد على الأصول الخاصة بالبنوك الاسلامية العاملة في الأردن يؤدي الى انخفاض مستويات خطر السيولة.
- تحسن نسبة هيكل رأس المال الخاصة بالبنوك الاسلامية العاملة في الأردن يؤدي الى انخفاض مستويات خطر السيولة.
- زيادة معدلات العائد على حقوق الملكية الخاصة بالبنوك الاسلامية العاملة في الأردن يؤدي الى انخفاض مستويات خطر السيولة.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة لمعالجتها موضوعا ذا أهمية بالغة بالنسبة للبنوك التجارية عامة، والمؤسسات المالية الاسلامية على وجه الخصوص، فقد كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عديد الثغرات في نظم تقييم مخاطر السيولة ومناهج ادارتها، خصوصا في ظل التغيرات والتطورات الكبيرة التي شهدتها نشاطات البنوك الاسلامية. الأمر الذي أدى الى وجود حاجة ماسة لتبني نظم جديدة لقياس وادارة المخاطر المالية عامة، ومخاطر السيولة على وجه الخصوص. وعليه تأتي هذه الدراسة لتحديد النماذج الواجب اتباعها لتقييم مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة على مستويات مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية.
- تحديد مصادر العلاقة الاحصائية بين مخاطر السيولة ومحددات هذه المخاطر على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن.

منهجية وهيكل الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال تبيان الاطار النظري لعملية ادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية، اضافة الى تبيان أهم خصائص هذه المؤسسات المالية. كما تم في هذه الدراسة اللجوء الى التحليل الاحصائي لمجموعة من محددات مخاطر السيولة، وهذا بغية تحديد أثر هذه المتغيرات على مستويات مخاطر السيولة المسجلة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن. بناء على ما سبق، وخدمة لمتطلبات الدراسة ارتأى الباحثان تقسيم هذه الأخيرة الى ثلاثة محاور، وذلك وفق الترتيب التالي:

- عموميات حول البنوك الاسلامية.
- الاطار النظري لادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية.
- قياس وادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن.

الدراسات السابقة:

حضي موضوع قياس وادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية بعناية خاصة من قبل الدراسات الأكاديمية، حيث تناولت عدة دراسات هذا الموضوع من منطلق خصوصية نشاط البنوك الاسلامية من جهة ضف الى ذلك عدم قدرة هذه المؤسسات المالية على استخدام آليات ونظم ادارة مخاطر السيولة التي

تعتمد عليها البنوك التقليدية نظرا لتضمن العديد من هذه الآليات لشبهة الربا أو باقي المحاذير الشرعية المحضورة من طرف الشريعة الاسلامية.

- **دراسة** (Anjum, 2012)

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء أثر مجموعة من المتغيرات المفسرة على مستويات مخاطر السيولة المسجلة على مستوى البنوك التقليدية والاسلامية العاملة في باكستان، بغية تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لعينة مكونة 10 بنوك (05 بنوم اسلامية و05 بنوك تقليدية)، خلال الفترة الممتدة بين 2007-2010. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين متغير الدراسة التابع وبين المتغيرات المفسرة التالية: حجم البنك، معدل العائد على الأصول، معدل العائد حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال، في حين تم تسجيل وجود علاقة ارتباط سلبية بين متغير حجم القروض المتعثرة ومتغير الدراسة اتابع الكمتمثل في مستويات مخاطر السيولة، علما ان نتائج تحليل الارتباط كانت جد متقاربة بين كل من البنوك التقليدية والاسلامية على حد سواء.

- **دراسة** (alzoubi, 2017)

سعى الباحث في هذه الدراسة الى تكوين نموذج انحذار خطي متعدد الأبعاد انطلاقا من البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لعينة مكونة من 42 بنك اسلامي موزعة على 15 دولة عربية خلال الفترة الممتدة بين 2007-2014. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط خطي سلبي بين مخاطر السيولة ونسبة النقد، كما اظهرت النتائج أيضا وجود ارتباط سلبي بين مخاطر السيولة وحجم الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها البنك، حيث يمكن للبنوك التي تحتاج إلى السيولة بيع هذه الأصول لمواجهة أي نقص في السيولة. كما أن لحجم البنك علاقة سلبية بمخاطر السيولة، كما أن هناك علاقة سلبية بين حقوق ملكية البنك ومخاطر السيولة، من ناحية أخرى، تم تسجيل علاقة إيجابية بين نسب الربحية ومستويات مخاطر السيولة، وتظهر نتائج الدراسة ايضا أن العلاقة بين حجم البنك ومخاطر السيولة ليست خطية.

- **دراسة** (Linh, Dung, hang, & Mai, 2018)

هدفت هذه الدراسة الى فحص مجموعة من العوامل المتعلقة بسيولة البنوك الإسلامية. حيث استخدمت جملة من المعلومات المالية تم استخراجها من القوائم المالية لعينة مكونة من 30 بنكا إسلاميا مختلفا (من كل دول العالم)، وذلك خلال الفترة 1997 - 2016. أظهرت نتائج نموذج البانل، أن نسبة رأس المال مرتبطة بشكل إيجابي بالسيولة حيث أنه المصدر الأساسي للسيولة للبنوك الإسلامية على المدى القصير. كما اثبتث ذات النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين نسبة القروض المتعثرة وإجمالي الأصول، خاصة خلال الفترة التي تزامنت مع الأزمة الآسيوية (1997)، أما فيما يخص العوامل المفسرة الخارجية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الخام ومعدلات التضخم، فقد أشارت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط سلبية بين هذه الخيرة وبين مستويات مخاطر السيولة.

- **دراسة** (Mennawi & Ahmed, 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة لخطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية السودانية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018، لبلوغ أهداف الدراسة حاول الباحثان بناء نموذج احصائي لقياس مخاطر السيولة على مستوى 11 بنكا اسلاميا، مع الاعتماد على جملة من العوامل الداخلية المتمثلة في صافي

الاحتياطات النقدية، حجم الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، نسبة الودائع الى اجمالي الأصول، حجم القروض المتعثرة، اضافة الى متغير خارجي يرتبط بالسياسة الاقتصادية والمتمثل في الناتج الداخلي الخام.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط سلبية ودالة احصائيا بين متغيري صافي الاحتياطات النقدية وحجم الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل وبين متغير الدراسة التابع المتمثل في مخاطر السيولة. كما خلصت الدراسة ايضا الى وجود علاقة ارتباط ايجابية وذات دلالة احصائية بين باقي متغيرات الدراسة المستقلة (نسبة الودائع الى اجمالي الأصول، حجم القروض المتعثرة) ومتغير الدراسة التابع، في حين اعتبرت نتائج الارتباط بين متغير الناتج الاجمالي الخام ومخاطر السيولة غير دالة احصائيا.

- **دراسة** (طبي و بوعبدلي، 2020)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع ادارة مخاطر السيولة المصرفية على مستوى بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2008-2017، وهذا باخضاع البيانات المالية الخاصة بهذا البنك الى عملية معالجة رقمية بغية احتساب نسب ترجيح المخاطرة المالية بصفة عامة، ومخاطرة السيولة بشكل خاص. خلصت الدراسة الى جملة من النتائج حيث تبين ان البنوك الاسامية المحلية تعاني من صعوبات جمة في ادارة فوائض السيولة، كما بينت الدراسة ايضا ضيق مجالات نشاط هذه المؤسسات المالية حيث اقتصرت نشاطاتها الاستثمارية على حزمة البيوع فقط.

- **دراسة** (Al-jallad & Al-ashqer, 2021)

سعى الباحثان في هذه الورقة البحثية الى بناء نموذج يمكن البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من قياس مخاطر السيولة. اعتمدت الدراسة على البيانات المالية الخاصة بعينة مكونة من 14 بنكا عاملا في فلسطين (11 بنك تقليدي و03 بنوك اسلامية)، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2009-2018. توصلت الدراسة الى نتيجة تقضي بوجود اختلافات جوهرية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يخص نظم ادارة مخاطر السيولة، حيث أظهرت جميع المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة استجابة متناسقة باستثناء نسبة الودائع إلى الأصول التي تظهر علاقة إيجابية مع مخاطر السيولة للبنوك التقليدية وعلاقة سلبية للبنوك الإسلامية. وأرجع الباحث هذه النتائج الى اعتماد البنوك الاسلامية على الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر أو ما يعرف بقاعدة الغنم بالغرم، عكس البنوك التقليدية التي تمنح فوائد ثابتة على كل الودائع لأجل دون استثناء.

- **دراسة** (Addou & Bensghir, 2021)

هدفت هذه الدراسة الى فحص المعايير الرئيسية التي تؤثر على مخاطر السيولة التي تتكبدها البنوك الإسلامية العاملة في الإمارات العربية المتحدة. اعتمد الباحثان في عملية بناء نموذج الدراسة على البيانات السنوية لأربعة بنوك إسلامية عاملة في الإمارات العربية المتحدة، كما اعتمد نموذج الدراسة على دراسة أثر ستة متغيرات مفسرة تمثلت في (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، حجم البنك، فجوات السيولة، حجم القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال) على مستويات مخاطر السيولة المسجلة في البنوك محل الدراسة. يوضح النموذج المصمم أن العائد على الأصول والقروض المتعثرة يؤثران سلبا على مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة، في حين أن المحددات الأخرى المتمثلة في حجم البنك، العائد على حقوق الملكية، فجوات السيولة اضافة الى نسبة كفاية رأس المال، تساهم في تحسين السيولة في البنوك الاسلامية محل الدراسة.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

حاول الباحثان في هذه الدراسة بناء نموذج احصائي (نموذج انحذار متعدد) يمكن البنوك الاسلامية العاملة في الأردن من تقييم مخاطر السيولة بشكل اكثر دقة، وهذا بالاعتماد على مزيج من المتغيرات المفسرة التي استقاها الباحثان من الدراسات السابقة، حيث تمثلت هذه الأخيرة في: حجم الاحتياطات النقدية، حجم البنك، معدل العائد على الأصول، هيكل رأسمال البنك، معدل العائد على حقوق الملكية حيث تم اضافة متغير هيكل رأس مال البنك لاختبار اثر الهيكل المالي للبنوك الاسلامية المتميز بكبر حجم راس المال على متغير الدراسة التابع والمتمثل في مخاطر السيولة المسجلة على مستوى البنوك الاسلامية المعنية بهذه الدراسة، كما حاول الباحث تمديد فترة الدراسة لتنطلق من سنة 2012 وتصل الى غاية سنة 2021.

2. عموميات حول البنوك الاسلامية:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التطرق الى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك الاسلامية، بدءا من تعريفها ثم تناول أهم ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية على أن يتم لاحقا التطرق الى أهم أهدافها.

1.2 ماهية البنوك الاسلامية:

يمكن تعريف البنوك الاسلامية على أنها مجموع المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، تتمثل وظائفها الرئيسية في تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة بما يخدم المجتمع الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي (العارضة، 2010، صفحة 23).

تعرف البنوك الإسلامية أيضا بأنها أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة مالية ذات أهداف تنموية واجتماعية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه، كما أنها تقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق، وتدريبهم على الادخار بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا عن إسهامها في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية (فيلالي و دخيسي، 2023، صفحة 36).

2.2 خصائص البنوك الإسلامية:

تمتاز البنوك الاسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها في النقاط التالية: (فيلالي و دخيسي، 2023، الصفحات 39-40)

- محدودية رأسمالها مقارنة باجمالي موارده المالية، حيث يشترك في هذه الخاصية مع البنوك التقليدية.
- محدودية البنوك الاسلامية على اجتذاب الودائع الجارية.
- عدم ثباث طريقة احتساب المخصصات في البنوك الاسلامية، حيث تختلف هذه الأخيرة حسب نوع الصيغة التمويلية.
- عدم تعامل البنوك الاسلامية بمبدأ الفائدة في كل تعاملاتها سواء تعلق الأمر بالاقراض أو بالاقتراض.
- تخضع عمليات استثمار الأموال في البنوك الاسلامية لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

- يمكن للبنوك الاسلامية استثمار الأموال المتأتية من الودائع الجارية شريطة تعويض أصحابها في حالة الضياع.
- ضرورة تملك بعض الأصول الثابثة أو المنقولة المتعلقة بعملية التمويل أو الاستثمار.
- تعتبر قدرة البنوك الاسلامية على خلق نقود الودائع محدودة، وهذا راجع الى ارتباط عمليات التمويل فيها بعمليات اقتصادية حقيقية.

3.2 أهداف البنوك الاسلامية:

للبنك الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها استلزمتها الطبيعة الديناميكية وجدوى وجود المشروع تجسيدا للقيم الإسلامية وتطبيقا لأهداف الشريعة الاسلامية في مجال المال والمعاملات المالية وفيما يسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم بين تعاليم العقيدة السليمة، وبين واقع الممارسات الفعلية التي تتم في المجتمع، ويمكن لنا أن نعرض أهم هذه الأهداف كالتالي:

أ. الهدف التنموي:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار المعايير الشرعية والمرتكزة على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات (الضروريات، الحاجيات، التحسينات)، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نموا ليتحقق لتلك المجتمعات أمنها الاقتصادي، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع أحكام الشريعة الاسلامية، الأمر الذي من شأنه اعطاء حافز قوي لإخراج الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية، وتفجير روح الابتكار والإبداع، من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار. (Sabri, 2013, p. 216)

ب. الهدف الاستثماري:

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق للقاعدة العريضة من المواطنين بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وترفع من انتاجيتها بالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع بأسره وفقا للصيغ الإسلامية محددة للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تحدث في السوق المصرفية وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك. (Lutfor & Banna, 2015, p. 20)

ت. الهدف الاجتماعي:

تعمل البنوك الإسلامية عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال جانبين أساسيين يتم مراعاتهما في سياسة البنك التوظيفية هما: (فيلالي و دخيسي، 2023، صفحة 38)

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب ومن ثم ضمان عدم ضياع أموال المودعين بالبنك.
- أن يحقق التوظيف مجالا خصبا لرفع مستوى العمالة ومشاركتها في المشروعات الممولة، الأمر الذي من شأنه تحقيق عوائد أعلى تخصص بدورها لتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقا لرسالة البنك في التكافل الاجتماعي.

3. الاطار النظري لادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية:

تقتضي وظيفة ادارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات المالية مجموعة من الخطوات الأساسية، حيث يشرع محللو المخاطر على مستوى هذه المؤسسات في تحديد طبيعة المخاطر، ثم قياس مستوياتها ليتم في الأخير تبني الأسلوب المناسب اقتصاديا لمراقبة وادارة هذه المخاطر (بوعبدلي و طبي، 2015، صفحة 109).

1.3 ماهية مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية:

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لا بد من تحديد دقيق لمفهوم السيولة، والتي يمكن تعريفها على أنها "مدى امتلاك البنك لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقرضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين" (طبي و بوعبدلي، 2020، صفحة 211)

أما فيما يخص مخاطر السيولة فيمكن تعريفها على أنها "التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ ضف إلى ذلك صعوبة الاقتراض أو بيع الموجودات". (الشمري، 2013، صفحة 65).

كما يمكن تعريف مخاطرة السيولة المصرفية على أنها حالة أو أكثر من الحالات التالية: (حماد ط.، 2003، الصفحات 200-201)

- اللاسيولة الشديدة.
- عدم كفاية الأصول المتداولة للبنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.
- عدم القدرة على تدبر الأموال بتكلفة مقبولة.

إذ يمكن أن ينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة إفلاس البنك بصفة نهائية، إضافة إلى انعكاس هذا الوضع على باقي مؤسسات المنظومة المصرفية إذ يكفي تسريب معلومات إلى السوق حول مواجهة أحد البنوك لمشاكل سيولة لإحداث حالة من الهلع في نفوس المودعين الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حالات سحب ودائع على نطاق واسع، وهو ما يمكن أن يؤدي في المستقبل القريب الى أزمة ائتمانية خانقة. إضافة للحالة الأولى سابقة الذكر يمكن أن يواجه البنك مشكلة سيولة أيضا نتيجة لعدم كفاية موارده قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأصول المتداولة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. وأخيرا تعني مخاطرة السيولة أيضا مواجهة صعوبات في تدبر الأموال بتكلفة معقولة وهذا نتيجة لنقص ظرفي في السيولة الموجودة في السوق المصرفي.

2.3 ادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية:

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية عملية ادارة مخاطر السيولة على أنها "قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة"، كما خصت ذات اللجنة موضوع ادارة مخاطر السيولة بعناية بالغة، حيث حددت في وثيقة خاصة الجوانب التي يجب احترامها حتى تتمكن البنوك التجارية بشكل عام من الاحتفاظ بنسب سيولة تضمن سلامة مركزها المالي، وذلك من خلال مراعاة النسب التالية:

أولا: نسبة السيولة قصيرة الأجل بالنسبة لالتزامات السيولة في الفترة التي تقل عن 30 يوم:

يتم تحديد هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (basel committee on banking supervision , the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, 2013, p. 20)

نسبة السيولة قصيرة الأجل= أصول سائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة من الخزينة خلال 30 يوما القادمة ≥ 100%.

تتكون النسبة سابقة الذكر من مكونين رئيسيين: الأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية الخارجة من الخزينة خلال 30 يوما القادمة.

أ- الأصول السائلة عالية الجودة:

حددت لجنة بازل الأصول السائلة عالية السيولة على انها الأصول التي يمكن تحويلها الى سيولة بدون خسارة قيمة كبيرة من قيمتها، وهي بدورها تنقسم الى قسمين: (basel committee on banking supervision , the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, 2013, pp. 20-21)

القسم الأول:

يضم القسم الأول ما يلي:

- النقود والأوراق النقدية (النقديات).
- احتياطات البنك لدى البنك المركزي اضافة الى احتياطات البنوك الابتدائية عل مستوى خزينتها.
- الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تكون مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، هيئات القطاع العام باستثناء الادارة المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، شريطة أن يكون وزنها الترجيحي يعادل 0% حسب المنهج المعياري المتبنى من طرف اتفاقية بازل الثانية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، وأن يكون تداول هذه الأوراق على مستوى السوق النقدي، وان لا تكون قد اصدرت من طرف مؤسسة مالية أوي هيئة تابعة لها.
- ديون مطروحة من قبل الجهات السيادية شريطة أن يكون وزنها الترجيحي يعادل 0%.

القسم الثاني:

يضم القسم الثاني ما يلي:

بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شريطة أن لا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة، وأن يكون وزنها الترجيحي يعادل 20% حسب المنهج المعياري المتبنى من طرف اتفاقية بازل 2 فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، بنوك التنمية متعددة الأطراف. سندات الدين الخاصة بالمؤسسات بما في ذلك الأوراق التجارية شريطة حيازتها على تنقيط قرض يعادل-AA من قبل وكالات التنقيط الدولية، أو حيازتها تنقيط داخلي لاحتمال الخطأ (PD) يساوي على الأقل -AA.

ب- صافي التدفقات النقدية الخارجة من الخزينة خلال 30 يوما القادمة (basel committee on banking supervision , the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, 2013, p. 22):

يتضمن هذا المكون العناصر التالية:

- السحوبات من الودائع قصيرة الأجل أو ما يسمى بودائع التجزئة.
- مساهمات صندوق تأمين الودائع.
- السحوبات من الودائع المقومة بالعملة الصعبة.

- الودائع الجارية الثابتة وغير الثابتة المودعة من طرف الخواص.

ثانيا: نسبة السيولة طويلة الأجل في الفترة التي تفوق 30 يوم: (basel committee on banking supervision , the net stable funding ratio, 2014, pp. 03-12).

تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، نتيجة تراجع في معدلات الأداء المالي، أو نتيجة انخفاض في التصنيف الائتماني لأصول البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات (مخاطر الطرف القابل)، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك وأصوله. وتحسب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية: (basel committee on banking supervision , the net stable funding ratio, 2014, p. 2)

نسبة السيولة طويلة الأجل= الموارد المستقرة المتاحة (ASF)/ الموارد اللازمة المستقرة (RSF) ≥ 100%.

تتكون النسبة أيضا من مكونين رئيسيين: الموارد المستقرة المتاحة والموارد اللازمة المستقرة، وذلك وفق الترتيب التالي:

أ- الموارد المستقرة المتاحة (ASF):

تمثل الموارد المستقرة المتاحة مجموع موارد التمويل الثابتة المتاحة للبنك والتي تفوق مدتها الفعلية السنة وتتضمن فترة الاستحقاق التعاقدية لكل خصوم المؤسسة المالية ويمكن احتساب الموارد المستقرة المتاحة عن طريق ضرب كل مورد متاح في معامل ارتباطه ويبين الجدول الموالي مكونات الشرائح الخمسة للموارد المستقرة المتاحة ونسبة مساهمة كل مكون في تحديد الموارد المستقرة المتاحة:

الجدول 1: مكونات ونسب الموارد المستقرة المتاحة

المكونات	النسبة (%)
• الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية المكونة لراس المال- الاستبعادات من رأس المال. • أدوات رأسمالية أخرى والتي تفوق فترة استحقاقها المتبقية السنة.	%100
• الودائع الجارية والودائع لأجل الثابتة والتي تقل فترة استحقاقها المتبقية السنة الموظفة من طرف الخواص أو المؤسسات الصغيرة.	%95
• الودائع الجارية والودائع لأجل غير الثابتة والتي تقل فترة استحقاقها المتبقية السنة الموظفة من طرف الخواص أو المؤسسات الصغيرة.	%90
• مصادر تمويل تقل فترة استحقاقها عن السنة متأتية من مؤسسات غير مالية. • مصادر تمويل تقل فترة استحقاقها عن السنة متأتية من الجهات السيادية، بنوك التنمية متعددة الأطراف. • مصادر تمويل تقل فترة استحقاقها عن السنة وتزيد عن 6 أشهر متأتية من البنوك المركزية والمؤسسات المالية.	%50
• كل عناصر الخصوم والموارد غير المدونة في الفئات سابقة الذكر	%0

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Bank for International Settlements, October 2014, p 6.

ب. الموارد اللازمة المستقرة (RSF):

يتم تحديد الموارد اللازمة المستقرة عن طريق معرفة حاجة البنك الى السيولة اللازمة لتغطية مخاطر السيولة المرتبطة بمكونات أصول البنك اضافة الى عناصر خارج الميزانية، وعليه فان حجم التمويل اللازم لتغطية مخاطر السيولة في الظروف العادية يحدده البنك وفق ما يكفيه لتغطية نشاطاته العادية، أما في حالة الأزمات المالية الشديدة فتتدخل السلطات الاشرافية المحلية (البنوك المركزية) لتحديد متطلبات التمويل

الخاصة بهذه الظروف. وتحسب الموارد اللازمة المستقرة عن طريق ضرب القيمة المحاسبية لأصل محدد في معامل الترجيح المقابل له والذي يتحدد حسب درجة سيولة هذه الأصول أو حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها، ويضاف اليها قيمة مكونات خارج الميزانية مضروبة في معامل ترجيحها أيضا.

يمثل الجدول الموالي شرائح الأصول داخل الميزانية المستقرة اللازمة ونسبة ترجيح كل مكون في تحديد الموارد المستقرة اللازمة:

الجدول 2: مكونات ومعاملات الموارد المستقرة الموافقة

مكونات الموارد المستقرة اللازمة	المعامل
• النقود القانونية+ اجمالي احتياطات البنك لدى البنك المركزي+ مجموع الحقوق عل البنك المركزي التي لا تتجاوز الفترة المتبقية لاستحقاقها 6 أشهر.	%0
• أصول الشريحة الأولى غير المثقلة باستثناء النقود القانونية+ اجمالي احتياطات البنك لدى البنك المركزي.	%5
• قروض غي مثقلة ممنوحة لفائدة المؤسسات المالية والتي لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 6 أشهر، مع امكانية الاستفادة من ضمانات القرض خلال فترة القرض.	%10
• كل القروض المتبقية والممنوحة لفائدة المؤسسات المالية والتي لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 6 أشهر غير المذكورة في الشريحة السابقة.	%15
• القسم الثاني للأصول السائلة عالية الجودة غير المثقلة. • الأصول السائلة عالية الجودة المثقلة على أن لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها السنة ولا تقل عن 6 أشهر. • قروض ممنوحة لفائدة البنوك المركزية المؤسسات المالية والتي لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها السنة ولا تقل عن 6 أشهر. • ودائع مودعة على مستوى المؤسسات المالية مخصصة لأغراض تشغيلية.	%50
• ضمانات حقيقية على قروض عقارية غير ثانوية والتي تفوق الفترة المتبقية لاستحقاقها السنة، عل أن لا يفوق وزنها الترجيحي 35% حسب المنهج المعياري. • كل القروض المتبقية غير المثقلة وغي المذكورة في المجموعة السابقة.	%65
• القروض غير مثقلة الممنوحة للخواص، المؤسسات الصغيرة، ذات أجل استحقاق أقل من سنة.	%85
• جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك القروض غير المنتجة، والقروض للمؤسسات المالية المتعثرة والتي تستحق خلال فترة تفوق السنة الواحدة، الأسهم غير المتداولة في الأسواق المنظمة، الاستثمارات الثابتة، العناصر المخصومة من راس المال التنظيمي، الأرباح المحتجزة، أصول التأمين، المساهمات في راس مال الفروع.	%100

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Bank for International Settlements, October 2014, pp. 12-13.

بناء على ماسبق نلحظ عدم وجود اطار عملي لادارة مخاطر السيولة المصرفية خاص بالبنوك الاسلامية، حيث لم تقم مقررات لجنة بازل ولا حتى الجهات الرقابية والتنظيمية على مستوى الدول الاسلامية*، بادراج نظم ادارة مخاطر خاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية، ومنه تعد إدارة السيولة المصرفية أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، وخصوصا في ظل تعذر قيام هذه الأخيرة بالاقتراض من السوق التقليدية مقابل الفائدة وعدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة. ضف الى ذلك افتقار العديد من الدول الاسلامية الى تشريعات مصرفية خاصة

* يستثنى من ذلك مركز إدارة السيولة للمصارف الإسلامية والذي يعد تجربة محدودة التطبيق تهدف الى علاج مشاكل السيولة على مستوى البنوك الاسلامية.

بهذه المؤسسات المالية، اذ غالبا ما تخضع هذه الأخيرة لنفس نسب تقسيم وترجيح المخاطر المفروضة على البنوك التقليدية، وهذا بالرغم من اختلاف طبيعة نشاطاتها واستخداماتها (alzoubi, 2017, p. 143).

4. قياس وادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن:

حاول الباحثان في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة استقصاء درجة تأثير بعض المتغيرات المستقلة على متغير الدراسة التابع والمتمثل في حجم خطر السيولة على مستوى أربعة بنوك اسلامية عاملة في الأردن، حيث تمثل مجتمع الدراسة في: البنك الاسلامي الأردني، مصرف الراجحي، بنك صفوة الاسلامي، البنك العربي الاسلامي الدولي، وهذا في الفترة الممتدة بين 2012-2021، ويبين الجدول رقم 03 متغيرات الدراسة:

الجدول 3: متغيرات الدراسة

الدلالة	المتغير	مكونات النسبة
LR	مخاطر السيولة	اجمالي الودائع/ اجمالي الأصول
Cashresv	حجم الاحتياطات النقدية	اجمالي النقد واشباه النقد/ اجمالي الأصول
Banksize	حجم البنك	**(ln)** (اجمالي الأصول)*
ROA	معدل العائد على الأصول	صافي الدخل/ اجمالي الأصول
Bankcapstc	هيكل رأسمال البنك	اجمالي حقوق الملكية/ اجمالي الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل/ متوسط حقوق الملكية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للبنوك محل الدراسة.

تم في هذه الدراسة قياس مخاطر السيولة (متغير الدراسة التابع) عن طريق احتساب نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الأصول، لكون هذه الأخيرة تمثل النسبة المئوية للأصول التي يتم تمويلها من خلال ودائع العملاء، حيث تعتبر هذه الموارد من اقل عناصر راس المال كلفة الى ان تعرضها لعملية السحب المفاجئ من طرف المودعين قد يؤدي بصفة تلقائية الى زيادة مستويات مخاطر السيولة. وقد سارت عدة دراسات في نفس الاتجاه حيث نجد أن كل من دراسة (Alzoubi 2017) ودراسة (Khan et al. 2015) قد اختارت نفس النسبة لقياس مخاطر السيولة، في حين فضلت دراسة (Addou and bensghir 2021) اختيار نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول للدلالة على المتغير التابع للدراسة المتمثل في مخاطر السيولة.

1.4 نموذج الدراسة:

تم في هذه الدراسة اللجوء الى نموذج تحليل الانحدار الخطي، حيث تم في مرحلة أولى التطرق الى وصف متغيرات الدراسة ومن ثم التأكد من مدى ملائمة البيانات لتطبيق نموذج الدراسة. ويمكن تبيان نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

$$LR = \alpha_1 . Cashresv_{it} + \alpha_2 . Banksize_{it} + \alpha_3 . ROA_{it} + \alpha_4 . Bankcapstc_{it} + \alpha_5 . ROE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

i= 1، 2 ،...، **N**. (السنوات)

t= 1، 2،....**T**. (المشاهدات)

α= الأوزان الترجيحية.

* تم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الأصول بغية تحديد حجم البنك.

2.4 وصف متغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم 04 قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة المستقلة و المتغير التابع على التوالي، اذ نلحظ عدم وجود تفاوت كبير في قيم المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة وكذا تقارب قيمها القصوى والدنيا وهذا ما يدل على ان متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول 4: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	القيم الدنيا	القيم القصوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
LR	40	%13.67	%83,78	%53,7555	%16.70691
Cashresv	40	15,15%	%83,84	%36,8722	%18,4741
Banksize	40	12,831	25,654	18,4592	1,7272
ROA	40	%4,612-	%14,44	%6,693	%2,342
Bankcapstc	40	%13,33	%73,39	%36,166	%14,901
ROE	40	%1,763	%12,358	%5,763	%3,457

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك الاسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2012-2021*

لتدعيم نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، تم اخضاع بيانات الدراسة الى اختبار Shapiro-wilk وهذا بغية التاكد من احتمالية التوزيع الطبيعي للمشاهدات. يمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	عدد المشاهدات	statistic	قيم المعنوية (P)
LR	40	0.964	0.345
Cashresv	40	0.969	0.104
Banksize	40	0.943	0.321
ROA	40	0.838	0.143
Bankcapstc	40	0.912	0.235
ROE	40	0.813	0.217

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26

من النتائج المتوصل اليها في الجدول رقم 5، يتبين لنا أن قيم **P** الخاصة باختبار Shapiro-wilk، والمتعلقة بكل متغيرات الدراسة قد فاقت قيمة المعنوية عند 0.05 وعليه يمكن افتراض ان كل متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

3.4 تحليل درجة الارتباط:

يظهر الجدول رقم 6 قيم معامل الارتباط الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث تراوحت قيم هذا المعامل بين 1- و1، الا ان قيم هذا الأخير كانت منخفضة وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط متعدد بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يساهم في زيادة دقة نموذج الدراسة.

* للاطلاع على البينات المالية الخاصة بالبنوك الاسلامية محل الدراسة يرجى الاطلاع على قائمة المراجع.

الجدول 6: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغير		LR	Cashresv	Banksize	ROA	Bankcapstc	ROE
LR	معامل بيرسون	01					
	مستوى الدلالة	-					
Cashresv	معامل بيرسون	0.427-	01				
	مستوى الدلالة	0.023	-				
Banksize	معامل بيرسون	0.741-	0.550	01			
	مستوى الدلالة	0.047	0.002	-			
ROA	معامل بيرسون	0.476	0.102	0.549	01		
	مستوى الدلالة	0.034	0.064	0.002	-		
Bankcapstc	معامل بيرسون	0.726-	0.428	0.738	0.466	01	
	مستوى الدلالة	0.031	0.023	0.000	0.000	-	
ROE	معامل بيرسون	0.217	0.376	0.609	0.875	0.866	01
	مستوى الدلالة	0.074	0.049	0.001	0.000	0.000	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26

أظهرت نتائج الجدول رقم 6، وجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة احصائية بين متغير الاحتياطات النقدية وبين مخاطر السيولة، حيث قدرت درجة الارتباط بين المتغيرين بما يقارب 98%، في حين بلغت درجة الارتباط بين متغير حجم البنك ومتغير مخاطر السيولة ما يقارب 95,3%، مع وجود علاقة ارتباط سلبية بين المتغيرين، وهذا ما يعني أن زيادة حجم البنك الاسلامي يؤدي الى تخفيض حجم مخاطر السيولة. أما فيما يخص متغير معدل العائد على الأصول، فقد اثبتث نتائج الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ايجابية بين هذا المتغير ومتغير مخاطر السيولة. وفي نفس الصدد قدرت درجة الارتباط بين متغير هيكل رأسمال البنك وبين متغير مخاطر السيولة بنسبة 97%، مع تسجيل علاقة ارتباط سلبية بين كل من متغير هيكل راسمال البنك ومتغير مخاطر السيولة، وختاما اثبتث نتائج اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط ايجابية مقدرة ب 92,6% بين متغير معدل العائد على حقوق الملكية ومتغير مخاطر السيولة، ويمكن تفسير العلاقة الايجابية بين كل من متغيري العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية ومتغير مخاطر السيولة، بأن سعي البنك الاسلامي الى رفع درجة ربحيته يعني بالضرورة اتجاهه الى امتلاك محافظ استثمارية مكونة من أدوات مالية طويلة الأجل وهذا ما يتعارض مع مبدأ السيولة اذ غالبا ما يجد مسيرو البنوك صعوبة في التوفيق ما بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة لذا فان أي زيادة في مستويات الربحية المستهدفة يؤدي الى زيادة مخاطر السيولة بصفة تلقائية.

4.4 عرض ومناقشة نتائج نموذج الدراسة:

أظهرت نتائج الجدول رقم 7، الدقة العالية لنموذج الدراسة، اذ بلغت قيمة **R** تربيع 0.983 عند مستوى دلالة مقبول احصائيا (أقل من 0.05)، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة المستقلة تساهم بنسبة 98.3 % من الأثر الحاصل في متغير الدراسة التابع.

الجدول 7: مكونات نموذج الدراسة

المتغير	الوزن الترجيحي	قيمة t	مستوى الدلالة
	قيمة β		
Cashresv	**0.044-**	0.713	0.483
Banksize	**0.213-**	**3.222**	0.033
ROA	0.104	**1.119**	0.043
Bankcapstc	**0.361-**	**6.138-**	0.000
ROE	**0.692**	**3.151**	0.005
R square	0.983	-	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26

بينت نتائج الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) المتمثلة في: هيكل رأسمال البنك، حجم الاحتياطات النقدية، حجم البنك وبين متغير الدراسة التابع (حجم مخاطر السيولة)، ضف الى ذلك تسجيل علاقة طردية بين متغير الدراسة التابع وباقي المتغيرات المستقلة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) غير أن مستويات الدلالة الخاصة بمتغير حجم الاحتياطات النقدية قد فاقت الحد المسموح به احصائيا (أكبر من 0.05)، لذلك لا يمكن اعتبار نتائج هذه العلاقة دالة احصائيا. في نفس الصدد يمكن تفسير نتائج العلاقة العكسية (السلبية) القائمة بين متغير حجم البنك ومتغير مخاطر السيولة، بمستويات الدلالة التي حققها هذا المتغير والتي جائت اقل من 0.05، باتجاه الزبائن الى الشعور بالأمان نتيجة لتعاملهم مع البنوك الكبيرة نتيجة لمستويات الاستقرار المالي والاداري المسجلة على مستوى هذه الأخيرة. الا أن مساهمة متغير حجم البنك في تفسير الأثر الحاصل في المتغير التابع تبقى ضعيفة نوعا ما حيث قدرت قيمة β ب 9,1%، وهذا ما يعني أن 9.1 % من التغير الحاصل في مخاطر السيولة سببه تغير حجم البنك ب 1%. وجائت نتائج باقي المتغيرات المستقلة متقاربة الى حد كبير، ما عدا بالنسبة لمتغير هيكل رأسمال البنك والذي يحوز على علاقة عكسية (سلبية) مع متغير مخاطر السيولة، وهذا ما يمكن تفسيره باعتماد البنوك الاسلامية على حقوق الملكية بشكل اكبر من البنوك التقليدية، نتيجة لخصوصية نشاط هذه الأخيرة الأمر الذي يجبرها في العديد من الأحيان على امتلاك نسبة أموال خاصة الى اجمالي الأصول أكبر من تلك الخاصة بنظيراتها التقليدية.

5. الخاتمة:

تعتبر ادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية من بين أكثر المواضيع التي تطرقت اليها الدراسات الحديثة، حيث تواجه البنوك الاسلامية صعوبات بالغة في مواجهة مشاكل السيولة وهذا نظرا لطبيعتها الخاصة من جهة ولعدم قدرتها على استخدام أساليب ادارة السيولة المطبقة على مستوى البنوك التقليدية، لذا حاول الباحث في هذه الدراسة تبيان العوامل المحددة لمخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية.

1.5 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- لا يمكن للبنوك الاسلامية تبني نظم خاصة بادارة مخاطر السيولة مشابهة لتلك المتبعة على مستوى البنوك التقليدية.

- وجود علاقة عكسية بين متغير هيكل رأسمال البنك وحجم مخاطر السيولة، والذي يمكن تفسيره بخصوصية العمل المصرفي الاسلامي، الأمر الذي يحتم على البنوك الاسلامية زيادة حجم اموالها الخاصة (حقوق الملكية) مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث يتطلب دخول البنك الاسلامي في بعض الصيغ التمويلية كصيغة المرابحة او الاجارة مثلا ضرورة تملك الأصل المراد بيعه أو تأجيره، بناء على ما تقدم سيتم اثبات الفرضية الرابعة.
- وجود علاقة طردية بين متغير معدل العائد على الأصول ومتغير الدراسة التابع، وهذا ما يتوافق مع النتائج التي توصلت اليها اغلب الدراسات السابقة، حيث توصلت كل من دراسة (Alzoubi 2017) ودراسة (Iqbal 2012) الى نتائج مشابهة، وعليه سيتم رفض الفرضية الثالثة.
- وجود علاقة طردية بين متغير معدل العائد على الأصول ومتغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره بصعوبة التوفيق بين عنصري الربحية والسيولة على مستوى البنوك التجارية بصفة عامة، حيث يتعارض هدف الربحية مع هدف السيولة ومنه تؤدي زيادة معدلات الربحية الى انخفاض مستويات السولة ومنه الى زيادة مخاطر السيولة، بناء على ما تقدم سيتم رفض الفرضية الخامسة.
- وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين متغير حجم البنك ومتغير مخاطر السيولة، اي انه كلما ارتفع حجم البنك الاسلامي قلت حاجته الى مخصصات السيولة ومنه انخفضت احتمالية مواجهته لصعوبات في ادارة السيولة. بناء على ذلك سيتم اثبات الفرضية الثانية.
- في نفس الصدد جائت نتائج العلاقة بين متغير حجم الاحتياطات النقدية ومتغير مخاطر السيولة متوافقة مع النتائج التي توصلت اليها (Lutfor et al. 2015) والتي توصلت الى نتيجة مفاده وجود علاقة سلبية وذات دلالة احصائية بين متغير الاحتياطات النقدية ومتغير مخاطر السيولة، اذ كلما زادت المخصصات النقديات واشباه النقود زادت قدرة البنوك الاسلامية على موجهة مخاطر السحب المفاجئ ومنه زادت قدرتها على ادارة مشاكل السيولة. الا ان نتائج معامل بيرسون لم تكن حاسمة حيث فاقت نتائج هذا الأخير قيم المعنوية المسموح بها (0.05) وعليه لا يمكن اعتبار نتائج هذه الفرضية حاسمة من الناحية الاحصائية.
- عدم امتلاك البنوك الاسلامية العاملة في الأردن لنظم فعالة لادارة مخاطر السيولة وهذا ما ترجم في المستويات العالية لمخاطر السيولة المسجلة على مستوى هذه البنوك خلال فترة الدراسة

2.5 الحلول المقترحة:

بناء على ما تقدم ارتأى الباحث اقتراح مجموعة من الحلول بغية تصويب بعض النقائص المسجلة في نظم ادارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك الاسلامية العاملة في الأردن:

- تطوير القوانين والنصوص القانونية المنظمة لطبيعة العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنك المركزي.
- تصميم نظم ادارة مخاطر السيولة ملائمة لطبيعة نشاط البنوك الاسلامية وعدم الاكتفاء بمقررات لجنة بازل في هذا المجال.
- ضرورة المشاركة في نظم ضمان الودائع بالنسبة للحسابات الجارية، الأمر الذي من شأنه تعزيز ثقة المودعين في البنوك الاسلامية وتجنيب هذه الأخيرة اشكالية سحب الودائع بشكل مفاجئ.

- ضرورة تطوير منتجات مالية تتيح للبنوك الاسلامية مواجهة مشاكل السيولة.
- العمل على الموازنة بين مكونات المطالبات قصيرة الأجل والموجودات قصيرة الأجل.
- العمل على خلق وتطوير أسواق نقدية ومالية اسلامية تتيح للمؤسسات المالية الاسلامية مواجهة احتياجات السيولة أو اقراض فوائض السيولة لديها.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (30 جوان, 2015). ادارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر 2011-2014. مجلة رؤى اقتصادية، الصفحات 103-120.

رشيد سلام العارضة. (2010). قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية و إدارتها أساليب كمية مقترحة لقياس مخاطر التعثر. عمان، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

صادق راشد الشمري. (2013). استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و انها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

طارق عبد العال حماد. (2003). ادارة المخاطر. الاسكندرية: الدار الجامعية لنشر والتوزيع.

طارق فيلالي، و نور الدين دخيسي. (2023). أساليب كمية مقترحة لقياس مخاطر التعثر في البنوك الاسلامية: حالة الجزائر. مجلة الابتكار والتسويق، 10(01)، الصفحات 51-31.

عائشة طبي، و أحلام بوعبدلي. (2020). ادارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017). مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 07(01)، الصفحات 209-224.

نور الدين كروش، و عائشة طبي. (2021). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال لدى البنوك الاسلامية- دراسة حالة بنك البركة للفترة 2008-2017. مجلة أفاق علمية، 13(04)، الصفحات 743-762.

المراجع باللغة الأجنبية:

Addou, K., & Bensghir, A. (2021). Analysis of the determinants of bank liquidity risk: The case of Islamic banks in the UAE. *3rd International Conference on Quantitative and Qualitative Methods for Social Sciences (QQR'21)* (pp. 1-09). Kenitra, Morroco: SHS Web Conference Journal.

Al-jallad, R., & Al-ashqer, R. N. (2021). Liquidity Risk Management Practices: Comparative Study of Conventional and Islamic Banks Operating in Palestine. *The third refereed conference of the Faculty of Economics and Social Sciences* (pp. 1-28). Nablus: An-Najah National University.

alzoubi, t. (2017, september 07). determinants of liquidity risk in islamic banks. *banks and bank systems*, pp. 142-148.

Anjum, I. (2012). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan. *Global journal of management and business research, 12*(05), pp. 54-64.

Ariffin, N. M. (2012, december). Liquidity risk management and financial performance in malaysia: empirical evidence from islamic banks. *Aceb international journal of social sciences, 02*(01), pp. 77-84.

basel committee on banking supervision . (2013). *the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools.* basel: bank for international settlement.

basel committee on banking supervision . (2014). *the net stable funding ratio.* basel: bank for international settlement.

Linh, D. H., Dung, T. M., hang, L. T., & Mai, D. N. (2018). DETERMINANTS OF ISLAMIC BANKS LIQUIDITY AND LESSONS FOR VIETNAM BANKS. *international journal of business economics and law, 17*(05), pp. 13-23.

Lutfor, R., & Banna, h. (2015). Liquidity risk management: a comparative study between conventional and islamic banks. *journal of business and technology, 10*(02), pp. 19-35.

Mennawi, A. N., & Ahmed, A. A. (2020). The Determinants of Liquidity Risk in Islamic Banks: A Case of Sudanese Banking Sector. *international journal of islamic banking and finance research, 04*(01), pp. 38-49.

Sabri, m. (2013). Liquidity Risk Management in Islamic Banks: A Survey. *Afro Eurasian studies, 01*(02), pp. 215-230.

https://www.jordanislamicbank.com/en/content/annual-reports

https://www.safwabank.com/en/annual-reports/

https://www.alrajhibank.com.my/page/about-us/financial-reports-93

https://iiabank.com.jo/en/page/annual-reports

الملاحق:

الملحق رقم 01: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Cashresv	40	15,15	83,84	36,8722	18,47410
Banksize	40	12,83	25,65	18,4592	1,72722
ROA	40	-4,61	14,44	6,6930	2,34298
Bankcapstc	40	13,33	73,39	36,1659	14,90189
ROE	40	1,76	12,35	5,7639	3,45775
LR	40	13,67	83,78	53,7555	16,70691
Valid N (listwise)	40				

الملحق رقم 02: ملخص نموذج الدراسة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	df1
1	,983[a]	,966	,958	3,42480	,966	124,104	7

Model Summary[b]

Model	Change Statistics	
	df2	Sig. F Change
1	32	,000

a. Predictors: (Constant), ROE, Cashresv, Banksize, Bankcapstc, ROA

b. Dependent Variable: LR

الملحق رقم 03: نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	103,385	8,675		11,917	,000
	Cashresv	,040	,056	-,044	,713	,483
	Banksize	-,881	,625	-,213	3,222	,033
	ROA	,324	,364	,104	1,119	,043
	Bankcapstc	-,775	,123	-,361	-6,318	,000
	ROE	-1,746	,554	,692	3,151	,005